

تنقيح الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣

تمديد برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣
إلى عام ٢٠٢٥

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين

١- قدّمت الأمانة تنقيح الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، الذي تناول موضوعه إجمالاً تعزيز الرعاية الصحية الأولية، وقدرة النظام الصحي على الصمود، والعلاقة بين التأهب للجوائح وزيادة القدرة على التنفيذ على المستوى القطري. وقد استند التنقيح إلى الميزانية البرمجية المعتمدة للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ والقرار ج ص ٧٤ع-٣ (٢٠٢١) وجسّد نتائج مختلف الاستعراضات المستقلة فضلاً عن الحالة الصحية العالمية المتسارعة التغير نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). واستجابة إلى طلبات الدول الأعضاء، تضمن التقرير معلومات أكثر تفصيلاً عن تكاليف التنقيح المقترح للميزانية البرمجية حسب النواتج الاستراتيجية والمكاتب الرئيسية، والاستثمارات الإضافية المصممة لتعزيز الأولويات الاستراتيجية ١ (استفادة مليار شخص إضافي من التغطية الصحية الشاملة) و ٣ (تمنّع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية) والركيزة ٤ (تعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها لتقديم دعم أفضل إلى البلدان). وأبرزت الأمانة كذلك أن ٥٩٪ من الزيادة في الميزانية ستخصص للمستوى القطري. ومن شأن الزيادة المقترحة أن ترفع حصة المستوى القطري إلى ٤٦٪ في الميزانية الأساسية الإجمالية.

٢- ولئن كانت اللجنة قد لاحظت تأخراً في تقديم التقرير، فإنها أعربت عن تأييدها لتنقيح الميزانية البرمجية المقترحة وعن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة لتحسين الشفافية واعتماد عملية تشاورية في إعداد التقرير. وأشادت كذلك بالعمل الذي اضطلعت به الأمانة لإدراج الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩ فضلاً عن توصيات الأفرقة المستقلة.

٣- ووافقت اللجنة على المجالات المقترحة لزيادة التمويل كما ترد في التقرير، وشددت في الوقت ذاته على ضرورة مواصلة تحديد الأولويات في المستقبل.

٤- ولدعم تحقيق غايات المليارات الثلاثة، شددت اللجنة على ضرورة تخصيص الميزانية على نحو أكثر إنصافاً بين المستويات الثلاثة للمنظمة، مع التركيز بوجه خاص على البلدان الأكثر احتياجاً. وسلمت أيضاً بأهمية قيام جميع الدول الأعضاء بزيادة مستوى مساهماتها حيثما أمكن ذلك، بسبل منها زيادة استخدام التمويل المرن والمستدام.

٥- ومن أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية وفهم أعمق لاتجاهات الميزانية، شدد بعض أعضاء اللجنة على ضرورة موافاتهم ببيانات أساسية مصنفة حسب بنود الإنفاق الرئيسية (مثل تكاليف الموظفين، والاستشاريين، والخبراء، والخدمات التعاقدية، والسفر) عند تقديم الأمانة لتتقيحات الميزانية البرمجية.

٦- وأشارت الأمانة إلى أن العديد من الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن تحسين عرض الميزانية البرمجية وتوفير القدر المناسب من التفاصيل ستكون محل تركيز لدى فريق العمل المعني بالدول الأعضاء الذي سينشأ قريباً، بناءً على توصية الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام. وأشارت كذلك إلى استمرارها في إعداد الميزانيات البرمجية للمنظمة استناداً إلى مبادئ الميزنة القائمة على النتائج، وإن كانت الأمانة قد لاحظت اهتمام اللجنة بتلقي مزيد من التفاصيل حسب فئات الإنفاق الرئيسية.

٧- ورداً على الأسئلة التي أثارت بشأن ميزانية ٥٠ مليون دولار أمريكي المخصصة لمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، أكدت الأمانة أن جزءاً كبيراً من هذا المبلغ قد خصص على الصعيد القطري، حيث تشتت الحاجة إليه.

٨- واختتم المدير العام كلمته بشكر الدول الأعضاء على دعمها للتتقيح المقترح للميزانية البرمجية للثلاثية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وشجعها على مواصلة مشاركتها في تمويلها على نحو مستدام.

تمديد برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥

٩- قدمت الأمانة التقرير عن تمديد برنامج العمل العام الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥، الذي نظر الاجتماع الخامس والثلاثون للجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي في دورته الخمسين بعد المائة^٢ في نسخة سابقة منه. وقد أعيد ترتيب مادة التقرير لمراعاة التعليقات والاقتراحات التي قدمت خلال تلك المناقشات، بل وأيضاً لإعطاء زخم لعمل المنظمة نحو تحقيق غايات المليارات الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينقسم التقرير الآن إلى جزأين، يشرح أولهما الأساس المنطقي للتمديد المقترح، ويتضمن ثانيهما خمسة مجالات تركيز مقترحة. وتشمل هذه المجالات غايات المليارات الثلاثة على غرار النسخة السابقة، مرتبة بترتيب مختلف، إلى جانب مجالين من مجالات الوظائف التمكينية: العلوم، والابتكار البحثي، والبيانات، والتكنولوجيات الرقمية؛ وتعزيز المنظمة بوصفها السلطة الرائدة والموجهة في مجال الصحة العالمية. وحتى قبل جائحة كوفيد-١٩، كان العالم قد حاد عن المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجاءت الجائحة لتعمق انتكاس التقدم. وسيمكّن التمديد المقترح لبرنامج العمل العام الثالث عشر لمدة سنتين من تسريع وتيرة العمل؛ وسيمكّن المنظمة من تحديد الاحتياجات المتصورة استناداً إلى بيانات متينة لتوجيه الاستثمار في الصحة العامة، وسد الفجوات وأوجه التفاوت الرئيسية، وتطبيق الدروس المستفادة. وسيمكّن التمديد لمدة سنتين أيضاً المنظمة من مواصلة دورة تخطيطها الاستراتيجي مع دورة الأمم المتحدة.

١٠- وأيدت اللجنة الإجراءات الرامية إلى مواصلة عمل المنظمة مع أطر الإبلاغ الأخرى، بيد أنها أعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت المنظمة تأمل بالفعل في إعادة تحديد غايات المليارات الثلاثة. وإذا أُريد إجراء أي تغييرات عليها، فينبغي أن يتم ذلك بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء. وأعربت أيضاً عن رغبتها في معرفة الكيفية التي ستقيم بها المنظمة أدائها في مجالات التركيز الخمسة الموسعة، وما إذا كانت ستطبق منهجيات

١ الوثيقة ج ٨/٧٥.

٢ الوثيقة م٢٩/١٥٠.

جديدة. وأعربت عن قلقها إزاء فكرة تغيير المقاييس التي أقرت دولياً في إطار أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى مجال التركيز الخامس الذي يهدف إلى وضع المنظمة في صميم الهيكل الصحي العالمي، فطلبت توضيحاً بشأن كيفية تنفيذ ذلك على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأشار التقرير إلى ضرورة تحسين قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وإلى أنه ينبغي للمنظمة أن تختبر تجريبياً القياس المحدث لتغطية الخدمات. وأعربت اللجنة عن رغبتها في معرفة موعد بدء الاختبارات التجريبية وجدولها الزمنية المحتملة. ولا ينبغي إدراج أي مؤشرات إضافية دون تشاور. وأولت اللجنة أهمية كبيرة لموثوقية البيانات التي تجمعها المنظمة وإمكانية تطبيقها على المستوى الإقليمي في إطار مجال التركيز الرابع (تسخير قوة العلم والابتكار البحثي والبيانات والتكنولوجيات الرقمية باعتبارها عوامل تمكينية حاسمة).

١١- وشبهت اللجنة برنامج العمل العام بعقد ملزم بين الأمانة ودولها الأعضاء. ولئن كانت اللجنة قد لاحظت أن التقرير هو نسخة محدثة من وثيقة سبقت دراستها، فإنها لاحظت كذلك أن تغييرات كثيرة قد أدخلت عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تأخر كثيراً تقديم التقرير إلى الدول الأعضاء، وهو ما حال دون إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء الأخرى أو حتى مناقشات داخل الوفود. ولذلك اقترحت تأجيل مناقشة التقرير ونتائج المشاورات إلى دورة المجلس التنفيذي الثانية والخمسين بعد المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ وتعديل مشروع القرار الذي أوصى به المجلس التنفيذي في القرار م١٥٠/٤ (٢٠٢٢) بناءً على ذلك.

١٢- وأوضحت الأمانة أن من شأن هذا التأجيل أن ينشئ حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بإعداد مسودة الميزانية البرمجية المقترحة للثلاثية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، الذي يجب أن ينجز بحلول حزيران/يونيو ٢٠٢٢، ليكون جاهزاً لدراسته في اللجان الإقليمية، بدءاً من آب/أغسطس ٢٠٢٢ بالتزامن مع الدورة الثانية والسبعين للجنة الإقليمية لأفريقيا. ولذلك من الضروري أن يُعرف أن الميزانية البرمجية تستند إلى برنامج العمل العام الثالث عشر المُمدد. وفيما يتعلق بالاختبار التجريبي بشأن التغطية الفعالة للخدمات، على النحو الذي أوصى به فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإن قياس التغطية الفعالة للخدمات والحماية المالية، والمؤشرات الأخرى ذات الصلة ذات الأهمية في مجال الصحة العامة، سيخضع للتشاور مع الدول الأعضاء. ولن يطرأ أي تغيير على إطار النتائج أو قياسات المخرجات دون مشاورات. وقد نسقت المنظمة البرنامج التعاوني للبيانات الصحية، وهو عبارة عن منصة تضم أكثر من ٨٠ كياناً شريكاً فيما يتعلق بجمع البيانات وتقديمها لمعالجة الثغرات في البيانات في البلدان، وذلك باستخدام التقييم الذي أجري في عام ٢٠٢٠ لمجموعة "سكور" التقنية للبيانات الصحية. وتعمل الأمانة على إحداث أثر قابل للقياس في البلدان من خلال عمليات تقييم الإنجاز التي من شأنها تسريع وتيرة التقدم وتحسين إتاحة البيانات من خلال مركز بيانات الصحة العالمي.

التوصيات المقدمة إلى جمعية الصحة

١٣- أوصت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تحيط جمعية الصحة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة ج ٦/٧٥، وبأن تعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة ج ٤٦/٧٥.

١٤- وفيما يتعلق بالتقرير المتعلق بتمديد برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥، أوصت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تحيط جمعية الصحة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة ج ٨/٧٥ وبأن تعتمد مشروع القرار المعدل التالي:

إن جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين،

وقد نظرت في التقرير المقدم من المدير العام بشأن تمديد برنامج العمل العام الثالث عشر،
٢٠١٩-٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥؛^١ وقد أحاطت علماً بتقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة
للمجلس التنفيذي المقدم إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين؛^٢

وقد نظرت أيضاً في الطلب الموجّه إلى المدير العام في القرار ج ص ع ٧٤-٣ (٢٠٢١) بشأن
برنامج العمل العام الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٣،

١- توافق على تمديد برنامج العمل العام الثالث عشر من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥؛

٢- تطلب إلى المدير العام ما يلي:

(١) التشاور مع الدول الأعضاء بشأن تقرير المدير العام عن تمديد برنامج العمل العام
الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥^١ وتقديم نتائج المشاورة إلى المجلس التنفيذي في
دورته الثانية والخمسين بعد المائة، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة له، لكي
ينظر فيها ويعتمدها؛

(٢) مواصلة العمل على وضع الميزانية البرمجية المقترحة للثلاثية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، استناداً
إلى برنامج العمل العام الثالث عشر، بصيغته المُمدة؛ مع مراعاة عملية الإعداد هذه للأولويات
المحددة في تقرير المدير العام^١ ومشاورات الدول الأعضاء بشأنه.

= = =

١ الوثيقة ج ٨/٧٥.

٢ الوثيقة ج ٥٣/٧٥.